

رفض النظام السوري دخول فريق التحقيق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يشكل دليلا قويا ضده

على دول العالم المتحضرة معاقبة النظام
السوري سياسيا واقتصاديا وعسكريا لمنع
دخول فريق التحقيق

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 17 حزيران 2019

المحتوى:

- أولاً: رفض النظام السوري دخول فريق التحقيق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يفضح الدعم الروسي له
- ثانياً: سلسلة متراكمة من الكذب وتضليل الأمم المتحدة وإهانة المجتمع الدولي
- ثالثاً: عدم تحرك الدول المتحضرة لمعاقبة النظام السوري سوف يتسبب في استخدامه الأسلحة الكيميائية مجدداً وبشكل موسّع
- رابعاً: استنتاجات وتوصيات

أولاً: رفض النظام السوري دخول فريق التحقيق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يفضح الدعم الروسي له:

لقد رفض النظام السوري بشكل قاطع السماح لفريق التحقيق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالدخول إلى سوريا من أجل التحقيق وتحديد هوية مرتكبي هجمات ربما يكون قد استخدم فيها أسلحة كيميائية، وهذا المنع يُثبت بدون أدنى شك أن النظام السوري متورط في هذه الهجمات مجدداً، ولا يريد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تكشف ذلك، وقد أثبتت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تورط النظام السوري باستخدام الأسلحة الكيميائية مجدداً في ريف اللاذقية، وطالبت الدول التي توعدت كثيراً النظام السوري أنه في حال استخدم الأسلحة الكيميائية مجدداً فإنها سوف ترد بشكل حاسم، وعلى رأس تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا.

لقد أكّد مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السيد "فرناندو أرياس" يوم الأربعاء الماضي 12/ حزيران الجاري في تصريحات نقلتها عنه وكالة رويترز أنّ النظام السوري منع فريقه من دخول سوريا، وأنه تلقى رسالتين من نائب وزير الخارجية التابع للنظام السوري أبلغه فيهما بعدم سماح الحكومة السورية لأعضاء الفريق بالاطلاع على أية معلومات سرية تتعلق بالملف الكيميائي السوري.



ثانياً: سلسلة متراكمة من الكذب وتضليل الأمم المتحدة وإهانة المجتمع الدولي:

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومن خلال متابعتها لملف الأسلحة الكيميائية في سوريا على مدى السنوات الماضية أنّ ممارسات النظام السوري المهينة للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة كانت دائماً على هذا النحو؛ ذلك بسبب ما يحظى به من دعم الدولة الروسية وهي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي؛ ما جعل النظام السوري نظاماً مارقاً، وفوق القانون والمحاسبة، وتمكّن دائماً من عرقلة عمل اللجان الأمية وتكرار استخدام الأسلحة الكيميائية، وقتل أبناء الشعب السوري وهو متأكد تماماً من إفلاته من العقاب بسبب الدعم الروسي، ولهذا طالبت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بضرورة إيجاد تحالف خارج مجلس الأمن يهدف إلى معاقبة النظام السوري على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، ذلك بعد أن فشل مجلس الأمن في حماية الأمن والسلم الدوليين في سوريا، بعد أن تكرر استخدام النظام السوري لأسلحة الدمار الشامل 217 مرة خلال السنوات الثماني الماضية.

ألف: انضمّ النظام السوري إلى اتفاقية حظر استخدام الأسلحة الكيميائية مجبراً في 14/ أيلول/ 2013، ذلك بعد أن استخدمت الأسلحة الكيميائية ضدّ أبناء غوطي دمشق في 21/ آب/ 2013، لكنه خدع فريق عمل منظمة الأسلحة الكيميائية مراراً، ولم يُسلّم كامل أسلحته الكيميائية، والدليل على ذلك أنه أعاد استخدامها 184 مرة منذ أيلول/ 2013 حتى الآن بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وقد أثبتت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية وكذلك آلية التحقيق المشتركة التي أنشأها قرار مجلس الأمن رقم 2235 أنّ النظام السوري قد استخدمت الأسلحة الكيميائية مرات عديدة بعد تصديقه على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية.

باء: قام النظام السوري دائماً بوضع عراقيل أمام فرق عمل المنظمة الدولية عبر التأخير المتعمّد في إعطاء تأشيرات الدخول، وكذلك التأخر في الردّ على رسائل المنظمة، إضافة إلى إعاقة وصول المفتشين إلى عدد من المناطق بحسب ما أشار إلى ذلك تحقيق أعدته وكالة رويترز في آب/ 2017، وهو يتقاطع إلى حدّ كبير مع التّحقيقات التي أجرتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان عما قام به النظامان السوري والروسي من خطوات قاسية في سبيل عرقلة التّحقيقات، وكان أبرزها ما حصل في حادثة الهجوم على مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق نيسان/ 2018، وقد أشرنا إلى ذلك في تقريرنا ”أدلة وتحقيقات إضافية تُثبت غالباً تورّط النظام السوري في الهجوم بأسلحة كيميائية على مدينة دوما“، وتُشير الردود التي أرسلها كل من النظام السوري والحكومة الروسية، التي انتقدا فيها تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الأخير الذي تحدث عن الهجوم على مدينة دوما، وأثبت أن أسلحة كيميائية قد تم استخدامها دون أن يحدد من قام بذلك الفعل الجرمي، لأنّها لم تكن قد وسعت من ولايتها بعد، تكشف الردود التي اطّلت عليها الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ النظام السوري وروسيا لا يزالان يتعاملان بالعقلية والنظرة والنهج ذاته في ملف الأسلحة الكيميائية، وتؤكد أنه لا أمل في تغيير تلك العقلية سوى عبر عقوبات جديدة تجبر المجرم على الانصياع للقانون الدولي.



جيم: إنَّ هذا الحظر والمنع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يترافق مع آخر هجوم استخدم فيه النظام السوري سلاحاً كيميائياً على قرية الكبينة بريف اللاذقية الشرقي في 19/ أيار الماضي وهو أول هجوم كيميائي موثَّق لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان بعد هجوم مدينة دوما نيسان/ 2018، وكذلك بعد توسيع صلاحيات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أي أنه بإمكان المنظمة الآن تحديد أنَّ النظام السوري هو من استخدم الأسلحة الكيميائية وهذا هو تحديداً ما يخشاه النظام السوري وحليفه الروسي، وسوف يثبت سلسلة الكذب الطويلة التي مارستها بالتعاون من عشرات من الصحفيين والإعلاميين الداعمين والمؤيدين لهما وبالتالي لاستخدام الأسلحة الكيميائية ضدَّ البشرية.

ثالثاً: عدم تحرُّك الدول المتحضرة لمعاقبة النظام السوري سوف يتسبَّب في استخدامه الأسلحة الكيميائية مجدداً وبشكل موسَّع:

لقد نجحت دول العالم المتحضرة في التَّغلب على روسيا وحلفائها الذين صوتوا ضدَّ توسيع ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ ما يُشير إلى رغبتهم في استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية ضدَّ الجنس البشري ثم عدم وجود أي جهة تحدد هوية المجرم، لقد نجحت دول العالم المتحضرة وخطت خطوة نحو القانون وتحقيق العدالة في 28/ حزيران/ 2018 ذلك بأغلبية الأصوات، لكنَّها حالياً تقف عاجزة أمام منع النظام السوري منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من ممارسة مهامها، وفي حال نجح النظام السوري في ذلك دون ضغوط سياسية وعسكرية واقتصادية فهو دون أدنى شك سوف يكرِّر استخدام الأسلحة الكيميائية ثم ينكر ذلك ويبرر أنه لا توجد أدلة، وسوف تقوم روسيا بحمايته مجدداً في مجلس الأمن. وفيما يلي حصيلة استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية في ظلِّ قرارات مجلس الأمن الدولي، التي تُظهر الكم الهائل من المرات التي خرق فيها النظام السوري القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن:

ألف: بعد القرار 2118 الصادر في 27/ أيلول/ 2013: 184 هجوماً.

باء: بعد القرار 2209 الصادر في 6/ آذار/ 2015: 115 هجوماً.

جيم: بعد القرار 2235 الصادر في 7/ آب/ 2015: 59 هجوماً.

أما حصيلة الهجمات الكيميائية الموثَّقة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فهي 222 هجوماً كيميائياً منذ 23/ كانون الأول/ 2012 تاريخ أول استخدام موثَّق لدينا للسلاح الكيميائي في سوريا حتى 15/ حزيران/ 2019، يتوزَّعون بحسب الجهة الفاعلة على النحو التالي:

- النظام السوري: 217 هجوماً كيميائياً، معظمها في محافظتي ريف دمشق وإدلب.
- تنظيم داعش: 5 هجمات جميعها في محافظة حلب.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

3

تسببت تلك الهجمات في مقتل ما لا يقل عن 1461 شخصاً، مسجلون في قوائمنا بالاسم والتفاصيل، جميع الضحايا قضاوا في هجمات نفذها النظام السوري يتوزعون إلى:

- 1397 مدنياً، بينهم 185 طفلاً، و252 سيدة (أثنى بالغة).
- 57 من مقاتلي المعارضة المسلحة.
- 7 أسرى من قوات النظام السوري كانوا في أحد سجون المعارضة.
- وإصابة ما لا يقل عن 9889 شخصاً يتوزعون إلى:
- 9757 أُصيبوا إثر هجمات شنها النظام السوري.
- 132 أُصيبوا إثر هجمات شنها تنظيم داعش

ويحتوي [الرابط التالي](#) تقارير توثق الهجمات الكيميائية التي عملنا عليها وتتضمن تفاصيل الحوادث التي تمكنا من توثيقها كافة، مثل توقيت الهجوم ومكانه، وحالة الطقس، وحصيلة الضحايا من قتلى ومصابين، ونوع السلاح المستخدم، وتواصل مع شهود عيان، ومع ناجين من الحوادث، ومجموعة ضخمة من الصور والفيديوهات التي وردت إلينا وقمنا بمعاينتها والتحقق من صدقيتها، وغير ذلك من الأدلة، وبالتالي يُشكّل استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية نمطاً متكرراً ويرقى إلى جرائم ضد الإنسانية، إضافة إلى أنه جريمة حرب.

رابعاً: استنتاجات وتوصيات:

- لقد انتهك النظام السوري عبر استخدام الأسلحة الكيميائية القانون الدولي الإنساني العرفي، الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية مهما كانت الظروف، وثانياً خرق بما لا يقبل الشك "اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية" التي صادقت عليها الحكومة السورية في أيلول/ 2013، التي تقتضي بعدم استخدام الغازات السامة وتدميرها، وثالثاً جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبشكل خاص 2118 عام 2013، و2209 عام 2015، و2235 عام 2015، كما أنّ استخدام الأسلحة الكيميائية يُشكل جريمة حرب وفقاً لميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- إنّ استخدام النظام السوري أسلحة دمار شامل ضد السوريين ستبقى وصمة عار تلاحق المجتمع الدولي على مدى التاريخ، لأنه لم يعاقب مُنفذ الهجوم، حتى مجرد عقوبات اقتصادية، لم تقم الأمم المتحدة بفرضها ضد النظام السوري كرد فعل ولو كان بسيطاً، وهذا يُظهر حجم التردّي الذي وصلت إليه المنظومة الدولية، ويتوجب عليها تصحيح هذا الخلل والقيام بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية ضد هذا النظام الذي لا يزال مُصرّاً على ارتكاب انتهاكات ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.



التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- على مجلس الأمن عقد جلسة طارئة والتحرك عاجلاً وإصدار قرار يلزم النظام السوري بدخول فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دون عراقيل والتجول بحرية، وأن يُهدد باستخدام عقوبات في حال عدم التزام النظام السوري بذلك.

إلى المجتمع الدولي وفي مقدمته الدول المتحضرة:

- في حال فشل مجلس الأمن في إجبار النظام السوري على الالتزام بالقانون الدولي بسبب دعم روسيا اللامحدود له، يتوجب على بقية دول العالم الحفاظ على شرف ومكانة القانون الدولي واتخاذ موقف حاسم على صعيد استخدام النظام السوري للأسلحة دمار شامل، ثم حظر لجنة التحقيق عن الدخول من أجل التحقيق في ذلك.
- إيجاد تحالف إنساني يهدف إلى حماية المدنيين السوريين من الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة، لأنَّ روسيا ستستمرُّ في عرقلة مجلس الأمن واستخدام الفيتو آلاف المرات، والتدخل الإنساني الفوري لحماية الشعب السوري من الجرائم ضد الإنسانية التي يمارسها النظام السوري، ذلك على غرار تدخل حلف شمال الأطلسي لحماية المدنيين من عمليات القتل والتطهير في يوغسلافيا، الذي أقرته محكمة العدل الدولية ولم ترى الأمر مخالفاً للقانون الدولي أو قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1244 عام 1999، وخاصة أننا نتحدث عن انتهاكات فظيعة تُشكل جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب ارتكبت من قبل السلطة الحاكمة ضدَّ الشعب.

إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية:

- الطلب من مجلس الأمن التَّحرك بصورة فورية وإصدار قرار يلزم النظام السوري بدخول فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.
- فضح النظام السوري وحليفه الروسي أمام منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها كافة، وكذلك أمام المؤسسات الإعلامية، وتشكيل ضغط جدي يمنع النظام السوري من تكرار عملية حظر دخول المحققين.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

